

تحليل واقع الأداء المصرفي في العراق باستخدام بعض مؤشرات الانذار المبكر للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٦)

أ.د. فلاح حسن ثويني (*) الباحث ماهر حسين شهاب (**) (*)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء القطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٦) وتقييم فعاليته في مواجهة التحديات الاقتصادية والمصرفية الراهنة باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر كأداة حيوية لرصد التغيرات المحتملة في مستوى المخاطر المصرفية والمالية. تستند الدراسة إلى الفرضية التي تؤكد على أن الأداء المصرفي في العراق يعاني من تقلبات وعدم استقرار يمكن معالجتها عبر تحديد نقاط الضعف والتهديدات المستقبلية باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر وتطوير نماذج تنبؤية تساهم في اتخاذ قرارات استباقية لضمان استقرار القطاع المصرفي ودعم النمو الاقتصادي. والاستنتاج الرئيس هو ارتفاع نسب السيولة لدى المصارف لكن يوجد ضعف في دورها التنموي. والتوصية بالعمل على اجراء تحليل مالي دوري لمؤشرات الإنذار المبكر لتحديد نقاط القوة والضعف ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية : الإنذار المبكر ، الاداء المصرفي ، مؤشرات الإنذار المبكر المصرفية

المقدمة

يمثل الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية لاستدامة الاقتصاد الوطني، في العراق تواجه المصارف تحديات كبيرة تتعلق بتقلبات الأداء وعدم الاستقرار، مما يضعها في مواجهة مخاطر محتملة قد تهدد استقرارها المالي. من هنا تبرز أهمية تطوير وتطبيق مؤشرات الإنذار المبكر التي تعتمد على تحليل شامل للبيانات الاقتصادية والمالية لرصد التغيرات المحتملة في مستوى المخاطر المصرفية. هذه المؤشرات تلعب دوراً محورياً في تمكين المصارف من اتخاذ إجراءات استباقية للتعامل مع التهديدات المحتملة، مما يعزز من قدرتها على تحقيق توازن بين الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان دعم النمو الاقتصادي. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أداء القطاع المصرفي في العراق من خلال استخدام مؤشرات الإنذار المبكر لتحديد نقاط الضعف والتهديدات المستقبلية. كما تهدف إلى تقديم توصيات واستراتيجيات للبنوك ومؤسسات القرار لتعزيز استجابتها للأزمات وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في البلاد.

Falahecono@yahoo.com

(*) جامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد

(**) مؤسسة بيت الحكمة

مشكلة البحث

نظراً للتداعيات الواسعة للأزمات ، كازمات التقلبات في النفط والأمنية والصحية مثل ضعفا في الثقة بالنظام المصرفي وتباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي، تبرز الحاجة الملحة لتطوير وتطبيق مؤشرات الإنذار المبكر. تكمن المشكلة في كيفية تطوير نماذج فعالة تعتمد على تحليل البيانات المالية لرصد التغيرات المحتملة في مستوى المخاطر المصرفية والمالية، مما يساهم في اتخاذ قرارات استباقية للتصدي للأزمات المحتملة وتحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تستعرض وتختبر احد أهم نظم الإنذار المبكر المتمثل في مؤشرات الانذار المبكر فقد تزايد الوعي بقيمة وأهمية هذه النظم على المستوى العالمي بسبب كفاءتها العالية ودقتها في التنبؤ وقدرتها على معالجة البيانات وتقديم دليل علمي إرشادي يساعد الحكومات والمصارف المركزية على التنبؤ بالأزمات المصرفية بشكل دقيق ومبسط يساهم إلى حد ما في المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي، وزيادة الثقة في استخدام مؤشرات الإنذار المبكر.

أهداف البحث

١- تقييم أداء القطاع المصرفي: تحليل أداء المصارف والمؤسسات المالية لتحديد مدى قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والمصرفية وضمان استقرار النظام المالي .

٢- تعزيز الاستجابة الفعالة للأزمات: تحديد الإجراءات والسياسات الفعالة التي يمكن للمصارف ومؤسسات القرار اتخاذها للحد من تأثيرات الأزمات المصرفية .

فرضية البحث

يؤدي استخدام مؤشرات الانذار المبكر في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر المصرفية ويساعد على وضع التنبؤات المستقبلية .

حدود البحث

الحدود الزمانية للبحث : المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٦)

الحدود المكانية للبحث : القطاع المصرفي العراقي

منهجية البحث :

تم اتباع منهج البحث العلمي الاستنباطي واستخدام اسلوب التحليل المالي لبيان وتقييم مؤشرات الانذار المبكر المستخدمة في الدراسة .

المبحث الاول :

الجانب النظري لنظم الانذار المبكر والاداء المصرفي

تشمل أنظمة الانذار مجموعة من المبادئ التي توضح كيفية تصميم وتشغيل نظم الإنذار بفعالية وتلعب دوراً حيوياً في اكتشاف وتحليل المخاطر الأمنية والمالية، وتنبيه الإدارة والسلطات المختصة في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات الوقائية .

المطلب الاول : نظم الانذار المبكر (مفهومها، اهميتها، مؤشراتها)

اولاً. مفهوم نظام الانذار المبكر :

أن مفهوم نظم الانذار المبكر كما بينه (Abrol) هو مجموعة بيانات تولد اشارات وقدرات تنبؤية بقواعد عمل ثابتة ومحددة في كثير من الاحيان تمنع المؤسسات من هندسة القرارات التي ينتج عنها مخاطر محتملة مستقبلاً (Raj, 2019 : 7) لذا نجد ان بعض المصارف تتبنى انظمة الانذار المبكر بهدف تقوية عملية إدارة المخاطر ، وقد صممت هذه الأنظمة لمراقبة جودة الموجودات وقياس مقدار التعرض للمخاطر ،فضلا عن التنبؤ المستقبلي بأوضاع المصارف ولاسيما تلك التي تعاني من تحديات محتملة في المستقبل ، اذ يعد تحديد التحديات لدى المصرف وإيجاد حل لها امر بالغ الاهمية لضمان سلامة المصرف وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل ، كون المصارف تعد المكون الرئيس للنظام المالي، ومن ثم تعثرها يؤثر سلباً في الاستقرار المالي والاقتصاد بشكل عام ، ولذلك فإن معظم السلطات الرقابية اصبحت تولي اهتماما بالغاً لموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر بهدف تحليل وتحديد التحديات التي قد يواجهها المصرف فضلاً عن توقيت التدخل وكيفيته (عيسى، ٢٠٠٩، ٢٤٣). ووافقت الدول الاعضاء في الامم المتحدة في عام (٢٠١٧) على تعريف نظام الانذار المبكر بأنه نظام متكامل لرصد الاخطار والتنبؤ بها وتوقع حدوثها وتقييمها، والنظم والعمليات التي تمكن الأفراد والمجتمعات والحكومات ومؤسسات الاعمال وغيرها من اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر في الوقت المناسب قبل حدوث الازمات العالمية (صاحب، ٢٠١٧: ١٦) .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف نظام الانذار المبكر على انه نظام للتحليل المالي للتنبؤ بالأزمات المالية التي تتعرض لها المصارف في ضوء دراسة وتحليل الاشارات التي تقوم الجهات الرقابية بأرسالها الى ادارة المصرف للتنبية بأحتمال التعرض للعرس المالي .

ثانياً .أهمية نظام الانذار المبكر:

يمثل نظام الإنذار المبكر اداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية التي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الاولى قبل تطور الأزمات ،فنظم الانذار المبكر تساعد على ما يأتي: (العيد ٢٠١٠ : ٢٤١)

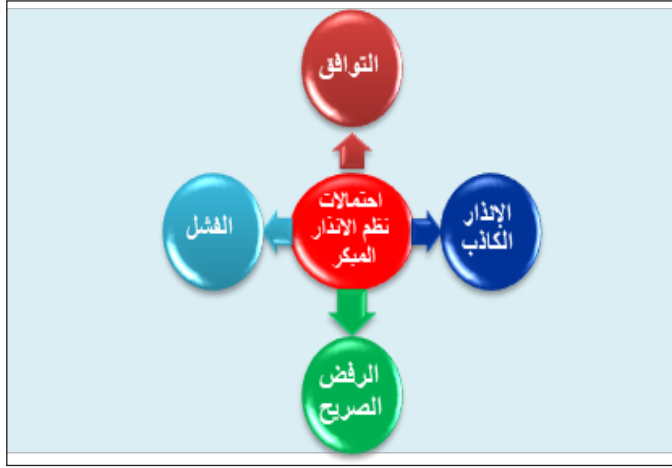
١. تحديد دوافع الاقتصاد الكلي للأزمات المصرفية.
٢. تجاوز استخدام نماذج الاختيار المنفصلة التقليدية من خلال تطبيق نظام الانذار المبكر الخاضع للإشراف .
٣. تقييم درجة تعرض المؤسسات المصرفية للمخاطر النظامية عن طريق الاحتمالات المتوقعة (Elizabeth,2019:17)
٤. التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار او هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص او بين المدد الزمنية للفحص .
٥. توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على عمل المصارف (صوفان، ٢٠١٠ : ٢٤١)

ثالثاً. انواع اشارات الانذار المبكر:

١. إن نتائج نظم الانذار المبكر يمكن ان تكون على وفق اربعة انواع او احتمالات كما في الشكل (١) وهي كالآتي : (صوفان ، ٢٠١٠ : ٢٤٠)
٢. التوافق(التطابق) (Compatibility): اذ يتم رصد اشارات الانذار المبكر بوقوع الازمة وتقع الازمة .
٣. الإنذار الكاذب(False warning): اذ يتم رصد اشارات الانذار بوقوع الازمة ، فيعتقد ان هناك ازمة وشيكة الوقوع ، بينما لا تقع الازمة اصلا .
٤. الفشل (Failure) : اذ لا يتم رصد اشارات الانذار بوقوع الازمة وتقع الازمة .
٥. الرفض الصريح : (Explicit rejection) حيث لا يتم اكتشاف اشارات بوقوع ازمة ولا تقع الازمة بالفعل .

شكل (١)

احتمالات مؤشرات الانذار المبكر



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على : صوفان، العيد ، والطيب بولحية ، فعالية نظم الانذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد ٢ ، العدد ٣٣ ، الجزائر ، ٢٠١٠

المطلب الثاني : أهمية مؤشرات الإنذار المبكر

اولا : مؤشرات الانذار المبكر :

يقصد بمؤشرات الإنذار المبكر تلك المؤشرات الخاصة بالقياس الكمي الذي يعتمد الإحصاءات والارقام للظاهرة ويستخدمها الباحثون والمهتمون والخبراء على مستوى الافراد او مراكز الدراسات

والأبحاث الحكومية أو الخاصة أو مراكز الأبحاث الجامعية أو الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي نشطت بشكل منقطع النظير بعد أن كثرت الازمات على اقتصادات العالم (الشرفات، ٢٠١٦: ١٢٠). وتشير مؤشرات الإنذار المبكر إلى أنها المؤشرات التي يعتمد عليها في معالجة الازمات الاقتصادية وذلك من خلال اصدارها لإشارات تحذيرية قبل أن تصبح مواطن الضعف أكبر من أن يتحكم بها صانعو السياسات (Iwanj Azis, 2014: 45) كما تعرف مؤشرات نظم الإنذار المبكر بأنها عبارة عن أدوات مفيدة لسياسة الحماية والوقاية التي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الازمات، إذ إن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة البلدان تشير إلى أن التدخل في بداية الازمة أفضل وذو نتائج ايجابية في السيطرة على الازمات (فؤاد، ٢٠١٢: ٢٢).

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لمؤشرات الإنذار المبكر

وتبرز أهمية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالازمات المصرفية والاقتصادية ومن قيمتها باعتبارها تمثل أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرارات ووضع السياسات الاقتصادية باحتمال تعرض النظام المالي أو النقدي أو الاقتصادي في ظل ظروف اقتصادية معينة لازمات، وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وممانعة كما يمكن أن تساعد على الآتي: (صلاح، ٢٠١٩: ٦)

١. وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادي حالاً وفي الموقع المحدد.
٢. تعطي تلميحات للمشرفين عن الاحداث السيئة والجيدة التي تخص النظام المالي والاقتصادي في مرحلة مبكرة، وتساهم بشكل كبير في عملية الاشراف المستمر على المؤسسات المالية.
٣. حاجة المشرفون على هذه النظم لفهم بيئة المؤسسات المصرفية من أجل اجراء تقييم كافي للمخاطر الاقتصادية.
٤. وجود ضائقة مالية كبيرة يمكن ان يبطئ من فعالية أدوات الاقتصاد الكلي القياسية وعليه لابد من وجود هذه النظم.
٥. تحسين ضمانات ضد الأزمة المالية لتعزيز الحيطة الحالية.
٦. الاشراف في هذه النظم يركز على الجوانب التحوطية الكلية للأشراف من خلال استخدام التحوطية.
٧. تسعى هذه النظم للتنبؤ باحتمال وجود الازمات التي يمكن ان تحدث ضمن نطاق زمني محدد (ثلاثة/ ستة/ اشهر او عام)
٨. هذه النظم هي مكملة للمراقبة والاشراف في الموقع وليست بديلة.

المطلب الثالث: الاداء المصرفي وأهميته

أولاً. مفهوم الأداء المصرفي: Banking Performance

ويعبر معظم الباحثين عن الأداء المصرفي من خلال مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه. بناءً على هذه الرؤية، يُعرّف الأداء المصرفي بأنه "انعكاس لقدرة المصرف واستعداده لتحقيق الأهداف طويلة الأجل". كما يُعرف الأداء المصرفي أيضاً بأنه نشاط شامل ومستمر يعكس نجاح المصرف واستمراريته، بالإضافة إلى قدرته على التكيف مع البيئة المحيطة أو فشله، وذلك وفق معايير محددة يضعها المصرف بناءً على متطلبات نشاطه وأهدافه طويلة الأمد (شندل، ٢٠٢١: ٩٠).

أما الأداء المالي فهو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (الحسيني، ٢٠٠٠: ٣٨). وهناك من ينظر إلى الأداء المالي على أنه قياس النتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً (مجيد، عفاف، ٢٠٠٤: ٨٥) في المقابل، يرى البعض أن الأداء المالي يتعلق بالأنشطة المرتبطة بتحقيق الأهداف المالية بكفاءة (طه، ٢٠٠٠: ٣٤٩).

يُعتبر الأداء المالي وصفاً لحالة المنظمة الحالية ويُستخدم لتحليل الاتجاهات التي ساهمت في تحقيقه (عبد الله، ٢٠١٥: ٢٣).

وفي ضوء ما سبق، اتفق الكتاب والباحثون على نقطة جوهرية وهي أن تقييم الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية والتي من خلالها يتم تحديد وضع المؤسسة المصرفية، وعلى هذا الأساس فإن الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي الذي يركز على تحليل نشاط المنظمة الإجمالي، حيث أنه يستخدم مجموعة من الأساليب لتحديد موقف المصرف من ناحية القوة أو الضعف كونه يعتمد على مصادر واستخدامات الأموال، فضلاً عن النسب المالية والتحليل العمودي والأفقي لغرض المقارنة والتي تعد أيضاً كمؤشرات للاندثار المبكر.

ثانياً: أهمية الأداء المالي المصرفي

يبرز الأداء المصرفي في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء أكان ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد أو في تحقيق الأرباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الإدارة وسياسات التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين أهداف المصرف بما يضمن أداء المصرف بكفاءة تجنبه تحقيق الخسارة أو المنافسة الحقيقية سواء كانت محلية أو أجنبية محتملة (David, 2004: 1153).

وتعدّ الكفاءة المتغير الأهم والمؤشر الأساسي في تحقيق المصرف لأهدافه فكلما كان أداء المصرف قريباً من الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها كان ذلك مؤشراً على زيادة كفاءة النشاط المصرفي وتكون المصارف قادرة على مواجهة المنافسة الحادة مع المصارف المنافسة أو المؤسسات المالية الأخرى، وظهر في مجال قياس الأداء المصرفي وتحليل أداء المصارف مجموعة

كبيرة من المؤشرات المالية ، إذ أن هناك عدة مقارنات منها إجراء المقارنات المختلفة خلال سلسلة زمنية أي ما يطلق عليه بالأداء التاريخي أو بوساطة المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع الذي يعمل فيه المصرف والمقارنة مع مصارف مشابهة في الحجم والنشاط بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه المؤشرات للمقارنة مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي والذي يعرف بالمقارنة المرجعية (Paul,2018:76) وضمن إطار الأداء المصرفي يقسم إلى نوعين من الأداء ، هما : الأداء الخدمي والأداء المالي.

يبرز الأداء المصرفي في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء أكان ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد أو في تحقيق الأرباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الإدارة وسياسات التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين أهداف المصرف بما يضمن أداء المصرف بكفاءة تجنبه تحقيق الخسارة أو المنافسة الحقيقية سواء كانت محلية أو أجنبية محتملة (David,2004:1153)

تُعتبر الكفاءة ال عنصر الأساسي والمؤشر الرئيسي لتحقيق المصرف لأهدافه. كلما كان أداء المصرف أقرب إلى الأهداف المستهدفة، زادت كفاءة النشاط المصرفي، مما يعزز قدرته على مواجهة المنافسة الشديدة من المصارف المماثلة أو المؤسسات المالية الأخرى. في مجال قياس وتحليل الأداء المصرفي، تتوفر مجموعة واسعة من المؤشرات المالية. يمكن إجراء المقارنات من خلال تحليل الأداء التاريخي عبر فترة زمنية، أو بمقارنة المؤشرات المالية مع معايير القطاع الذي ينشط فيه المصرف. كما يمكن مقارنة الأداء مع مصارف مشابهة من حيث الحجم والنشاط، أو باستخدام المقارنة المرجعية مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي (Paul,2018:76).

المطلب الرابع: مؤشرات الإنذار المبكر النقدية

مؤشرات الإنذار المبكر النقدية هي أدوات تحليلية تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحديد التغيرات المحتملة أو المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي. تهدف هذه المؤشرات إلى اكتشاف الأزمات المالية المحتملة والإنذارات المبكرة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتجنب أو تخفيف تأثيرات الأزمات ومن أهم مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع النقدي كما يلي :- (الغالي، ٢٠٠٩).

أولاً: مؤشر العمق المالي

يرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ إن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع لان الطلب الاستثماري قد ازداد فضلاً عن الزيادة في الطلب الاستهلاكي. وإن زيادة الطلبين الاستثماري والاستهلاكي ترفع من مستوى الطلب الكلي الأمر الذي يزيد الإنتاج. والآلية السابقة تفسر العلاقة الموجبة التي تربط مستوى الائتمان مع نسبة البطالة، إذ إن زيادة الائتمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومستوى التشغيل ويرتبط الائتمان بالتضخم بعلاقة موجبة، وتفسير هذه العلاقة هو إن زيادة الائتمان ما هي إلا زيادة في عرض النقود .

وتعد زيادة نمو الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Credit/GDP) مؤشراً جيداً للحصول على التمويل وتحقيق العمق المالي، إذ يرتبط نمو الائتمان بشكل إيجابي مع الأداء الاقتصادي. وتشير الدراسات إلى أن زيادة نسبة الائتمان (GDP) بمقدار نقطة مئوية واحدة في الأوقات الطبيعية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٠,٢٪) في أفق الربع الرابع من فصول النشاط الاقتصادي. بيد أن الإفراط في نمو الائتمان قد ينذر بحدوث الأزمة المالية في الفترة اللاحقة، إذ إن الزيادة نفسها ستقلل من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1% (في أفق التوقع نفسه في الأوقات العصيبة التي يمر بها الاقتصاد 14-15: Nicolas, 2013).

ثانياً: مؤشر قروض البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف

يقيس هذا المؤشر حجم القروض المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية. وإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني أن المصارف التجارية تعاني من ضعف في مركزها المالي. أما انخفاض قيمته فيعني أن المصارف التجارية لديها مركز مالي جيد وتستطيع أن تؤدي وظائفها بصورة جيدة. ويتم قياس هذا المؤشر من طريق قسمة حجم القروض المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية على إجمالي مطلوبات المصارف (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ١٣).

ثالثاً: مؤشر ودائع القطاع الخاص / M2 :

يقيس هذا المؤشر من طريق قسمة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف على عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) ويمكن اعتباره أحد مؤشرات السيولة المصرفية وإن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف. بينما يعد انخفاض نسبة النقد في التداول / M2 مؤشراً جيداً يدل على ثقة المودعين بالمصارف، وهو يعني أن المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد، وهي جاذبة للودائع، وإن حجم الودائع لديها مستقر، ومن ثم فهي ليست معرضة لأزمة سيولة (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ١٣-١٤).

رابعاً: مؤشر إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع

يقيس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ١٣-١٤) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة (٧٠٪) (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦). وهذه النسبة المعيارية تقي المصارف التجارية من التعرض لمخاطر السحوبات المفاجئة.

خامساً: مؤشر المضاعف النقدي

يعرف المضاعف على أنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديها إلى ائتمان ويتم قياسه من طريق قسمة الأساس النقدي MO / عرض النقود بالمعنى الواسع (M2). ومن ثم فإن الإرتفاع المستقر أو المستمر في هذا المؤشر يعد إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف التجارية، ومن ثم يزيد من قدرة المصارف

على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية. ويشير إلى استقرار عمل المصارف وعدم تعرضها إلى أزمة. وإن الإرتفاع المستقر في قيمة المضاعف مع انخفاض نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية له دلالة إيجابية على زيادة ثقة الأفراد في المصارف والإقبال عليها من طريق زيادة ودائعهم، مع توسع المصارف التجارية في منح الائتمان، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الودائع لديها. كما أن انخفاض قيمة المضاعف بشكل عام يعزى إلى زيادة نسبة الإحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية. وهذه الإحتياطيات ترتبط بعلاقة عكسية مع عمل المضاعف، لأن الزيادة في هذه الإحتياطيات تعمل على انخفاض معدل نمو الائتمان الممنوح، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف النقدي (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ١٥-١٦)

سادساً : مؤشر صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية. وإذا كان رأس مال المصارف التجارية أكبر من صافي الموجودات الأجنبية لديها، فإن هذا يعني أنها متحوطة ضد تقلبات أسعار الصرف عن طريق الإحتفاظ برأس مال مرتفع. ويؤدي الإستقرار النسبي في سعر الصرف إلى الإستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية، ومن ثم فإن الإحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية لا تترتب عليه مخاطر عالية نظرا لإستقرار أسعار الصرف (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ٢٠).

المبحث الثاني :

تحليل اتجاه بعض مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠٢٢

سنتناول هنا مجموعة من المؤشرات المحتملة وتحليل اتجاهاتها خلال المدة ٢٠٠٦ - ٢٠٢٢ من خلال جمع وتحليل البيانات للسنوات لكل مؤشر على حدة و استخدام أدوات التحليل المالي لرصد الاتجاهات والتقلبات ومقارنة النتائج بمؤشرات الاقتصاد الكلي لتحديد العلاقات المتبادلة.

المطلب الاول : مؤشر قروض البنك المركزي الى إجمالي مطلوبات المصارف

ويتم قياس هذا المؤشر من طريق قسمة حجم القروض المقدمة من البنك المركزي الى المصارف التجارية على إجمالي مطلوبات المصارف حيث يتم استخدامه لتقييم عدة جوانب من النظام المالي، مثل مستوى الاعتماد على البنك المركزي وأهمية الدعم المالي الذي يقدمه البنك المركزي للمصارف التجارية، إذ إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني أن المصارف التجارية تعاني من ضعف في مركزها المالي أما انخفاض قيمته فيعني أن المصارف التجارية لديها مركز مالي جيد وتستطيع أن تؤدي وظائفها بصورة جيدة .

$$\text{النسبة} = \frac{\text{حجم القروض المقدمة من البنك المركزي الى المصارف التجارية}}{\text{اجمالي مطلوبات المصارف}} \times 100$$

خلال مدة الدراسة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) لم يتم تقديم قروض من البنك المركزي العراقي إلى المصارف التجارية باستثناء عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، في عام ٢٠٠٨ بلغ القرض الممنوح من البنك المركزي للمصارف التجارية ٤٠٠٠ مليون دينار وفي عام ٢٠٠٩ والبالغة ٢٠٠٠ مليون دينار .

المطلب الثاني: مؤشر المضاعف النقدي

يُعتبر من أبرز المؤشرات التي تُمكن من تقييم حجم الأنشطة المصرفية واستقرار قطاع المصارف. فهو يعكس مدى قدرة ورغبة المصارف على خلق الائتمان ، مما يجعله مؤشراً مهماً لنشاط الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد. ويعتمد بشكل أساسي على حجم الائتمان الممنوح في القطاع الحقيقي، وان الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يعد اشارة ايجابية على عمل الجهاز المصرفي .

والمضاعف النقدي يساوي m2 مقسوم على m٥ اي عرف النقود بالمفهوم الواسع الى الاساس النقدي كما في الجدول (١)

جدول (١)

مؤشر المضاعف النقدي للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦

السنة	(١) عرض النقود بالمعنى الواسع M2 (مليون دينار)	(٢) الاساس النقدي M0 (مليون دينار)	(٣) المضاعف النقدي (٢/١)	(٤) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	٢١٠.٨٠.٠٠٠	١٧٥٢٠.٢٦٥	١,٢٠	٠
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦٠.٧٦	٢٨٨٠.٨٤٣٨	٠,٩٤	-٢١,٦
٢٠٠٨	٣٤٩١٩٦٧٥	٤٢٨٥٨٥٩٤	٠,٨١	-١٣,٨
٢٠٠٩	٤٥٤٣٧٩١٨	٤٥٢٧٠.٨٩٧	١	٢٣,٤
٢٠١٠	٦٠٣٨٦٠.٨٦	٥٣٨٠.٩٨٣١	١,١٢	١٢
٢٠١١	٧٢١٧٧٩٥١	٥٨٦٩٧٩٥٦	١,٢٣	٩,٨
٢٠١٢	٧٧١٨٧٤٩٧	٧٠٥٠.١٢١٠	١,٠٩	-١١,٣
٢٠١٣	٨٩٥١٢٠.٧٦	٨٢٨٠.٤٩١٩	١,٠٨	-٠,٩
٢٠١٤	٩٢٩٨٨٨٧٦	٧١٥٢٨٠.٧٦	١,٣٠	٢٠,٣
٢٠١٥	٨٤٥٢٧٢٧٢	٦٣٠.٤٨٥١٦	١,٣٤	٣,٠٧
٢٠١٦	٩٠.٤٦٦٣٧٠	٦٨٧١٧٢٩٢	١,٣٢	-١,٤
٢٠١٧	٩٢٨٥٧٠.٤٧	٦٥٦٩٠.٥٠٥	١,٤١	٦,٨
٢٠١٨	٩٥٣٩٠.٧٢٥	٦٧١٦٠.٩٧٩	١,٤٢	٠,٧
٢٠١٩	١٠٣٤٤١١٣١	٧٨٢٥٣٣٣٦	١,٣٢	-٧,٠
٢٠٢٠	١١٩٩٠.٦٢٦٠	٨٨٨٦١٧٩٢	١,٣٥	٢,٢
٢٠٢١	١٣٩٨٨٥٩٧٨	١١٠.١٣٧١٦٦	١,٢٧	-٥,٩
٢٠٢٢	١٦٨٢٩١٣٧٢	١٤٥٢٤٢١٦٤	١,١٦	-٨,٦

المصدر: العامود (١) و(٢) البنك المركزي العراقي , الموقع الاحصائي , القطاع النقدي, للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦) العمود (٣) و (٤) من عمل الباحثان .

من خلال الجدول (١) نلاحظ أن عام ٢٠٠٦ بلغ رصيد عرض النقود بالمعنى الواسع (M٢) بقيمة ٢١,٠٨٠,٠٠٠ مليون دينار، بينما كان الأساس النقدي (M٠) ١٧,٥٢٠,٢٦٥ مليون دينار، مما أعطى مضاعف نقدي قدره ١,٢٠، وفي عام ٢٠٠٨، شهد انخفاض في المضاعف النقدي إلى ٠,٨١، وهي أقل نسبة للمؤشر مما يشير إلى تراجع في استخدام النقد الموسع مقارنة بالأساس النقدي وهذا قد يعزى الى الازمة المالية العالمية التي اثرت على الاقتصادات في جميع انحاء العالم مما ادى الى تراجع الثقة في النظام المصرفي وزيادة الحذر بين المصارف في منح القروض وايضا عدم الاستقرار

الامني الذي اثر سلباً على النظام المالي ، وفي عام ٢٠١٨ ، ارتفع المضاعف النقدي إلى ١,٤٢ ، وتعتبر اعلى نسبة للمؤشر مما يشير إلى ارتفاع في استخدام النقد الموسع مقارنة بالأساس النقدي وهذه الزيادة تعزى الى التحسن في الاوضاع الاقتصادية وزيادة النشاط المصرفي للمصارف العاملة في القطاع المصرفي وقيام المصارف باقراض المزيد من الاموال وكذلك زيادة الثقة لدى الجمهور في النظام المصرفي يؤدي الى ايداع المزيد من الاموال، ايضاً زيادة الطلب على القروض لتمويل الاستثمارات والمشاريع وزيادة عدد المصارف الاهلية وايضاً الاتجاه التوسعي في النفقات الحكومية بعد انتهاء الازمة الاقتصادية والامنية التي عصفت بالبلد ، كل تلك العوامل ادت الى ارتفاع المضاعف النقدي وفي عام ٢٠٢٢ ، بلغ عرض النقود بالمعنى الواسع إلى ١٦٨,٢٩١,٣٧٢ مليون دينار، بينما زاد الأساس النقدي إلى ١٦٤,٢٤٢,١٤٥ مليون دينار، مما أعطى مضاعف نقدي قدره ١,١٦ بسبب وجود زيادات في الاحتياطي الفائض لدى المصارف التجارية اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ٣,٣ - % .

المطلب الثالث : مؤشر ودائع القطاع الخاص الى عرض النقود بالمعنى الواسع

إن زيادة حجم الودائع لدى أي مصرف يمثل مؤشراً لرغبة الجمهور بالتوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، إذ تعد الودائع المصرفية أحد أهم الموارد المالية الداخلة إلى المصرف والتي يقوم باستثمارها في نشاطاته المختلفة وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة ، فاذا كان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية يكون هناك زيادة في هذا المؤشر أي يكون هنالك ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقود بالمعنى الواسع .

ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية

$$\text{النسبة} = \frac{\text{عرض النقود بالمعنى الواسع}}{100} \times 100$$

عرض النقود بالمعنى الواسع

جدول (٢)

مؤشر الودائع المصرفية الى عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦

السنة	(١) الودائع المصرفية (مليون دينار)	(٢) عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) (مليون دينار)	(٣) الودائع المصرفية الى عرض النقود بالمعنى الواسع M2 (%) (٢/١)	(٤) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	٤٧٥١٢٤٩	٢١٠٨٠٠٠٠	٢٢,٥	٠
٢٠٠٧	٩٤٠٢٥٣٨	٢٦٩٥٦٠٧٦	٣٤,٨	٥٤,٦
٢٠٠٨	١١٦١٦١٦٠	٣٤٩١٩٦٧٥	٣٣,٢	-٤,٥
٢٠٠٩	١٢٦٨٦٨٢٧	٤٥٤٣٧٩١٨	٢٧,٩	-١٥,٩
٢٠١٠	١٣٧١١١٨٥	٦٠٣٨٦٠٨٦	٢٢,٧	-١٨,٦
٢٠١١	١٨١٩٩٦٩٨	٧٢١٧٧٩٥١	٢٥,٢	١١,٠
٢٠١٢	٢١١١٥٥٤٠	٧٧١٨٧٤٩٧	٢٧,٣	٨,٣
٢٠١٣	٢٤٤٥٠٠١٤	٨٩٥١٢٠٧٦	٢٧,٣	٠
٢٠١٤	٢٤٧٠٢٦٣٢	٩٢٩٨٨٨٧٦	٢٦,٥	-٢,٩
٢٠١٥	٢٣٦٣٦٩٠٤	٨٤٥٢٧٢٧٢	٢٧,٩	٥,٢
٢٠١٦	٢٣٧٠٨٤٢٠	٩٠٤٦٦٣٧٠	٢٦,٢	-٦,٠
٢٠١٧	٢٦٠٩٣٣٥٤	٩٢٨٥٧٠٤٧	٢٨,١	٧,٢
٢٠١٨	٢٧٣٦٤٣٨٥	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢٨,٦	١,٧
٢٠١٩	٣٠٧٠٨٦٨٤	١٠٣٤٤١١٣١	٢٩,٦	٣,٤

جدول (٣)

مؤشر إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢)

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	السنة
نسبة التغير السوية (٪)	اجمالي الائتمان المصرفي الى اجمالي الودائع (٪) (٢/١)	اجمالي الودائع (مليون دينار)	اجمالي الائتمان النقدي (مليون دينار)	
٠	١٥,٧	١٦٩٢٨٢٩٥	٢٦٦٤٨٩٨	٢٠٠٦
-١٥,٩	١٣,٢	٢٦١٨٨٩٢٦	٣٤٥٩٠٢٠	٢٠٠٧
٠,٧	١٣,٣	٣٤٥٢٥٤٤٨	٤٥٩٦٤٢٣	٢٠٠٨
١٠,٥	١٤,٧	٣٨٥٨٣٠٨٦	٥٦٩٠١١٦	٢٠٠٩
٦٥,٩	٢٤,٤	٤٧٩٤٧٢٣٢	١١٧٢١٥٣٥	٢٠١٠
٤٨,٣	٣٦,٢	٥٦١٥٧١٨٠	٢٠٣٥٣١٣٩	٢٠١١
٢٦,٥	٤٥,٨	٦٢٠٠٥٩٣٥	٢٨٤٣٨٦٨٨	٢٠١٢
-٥,٢	٤٣,٤	٦٨٨٥٥٤٨٧	٢٩٩٥٢٠١٢	٢٠١٣
٥,٩	٤٦,٠	٧٤٠٧٣٣٣٦	٣٤١٢٣٠٦٧	٢٠١٤
٢٤,١	٥٧,١	٦٤٣٤٤٠٦١	٣٦٧٥٢٦٨٦	٢٠١٥
٤,٢	٥٩,٥	٦٢٣٩٨٧٣٣	٣٧١٨٠١٢٣	٢٠١٦
-٤,٨	٥٦,٦	٦٧٠٤٨٦٣١	٣٧٩٥٢٨٢٩	٢٠١٧
-١١,٦	٥٠,٠	٧٦٨٩٣٩٢٧	٣٨٤٨٦٩٤٧	٢٠١٨
٢,٤	٥١,٢	٨٢١٠٦٤٢٥	٤٢٠٥٢٥١١	٢٠١٩
١٤,٤	٥٨,٦	٨٤٩٢٤١٦٨	٤٩٨١٧٧٣٧	٢٠٢٠
-٥,٩	٥٥,١	٩٦٠٧١٣٧٨	٥٢٩٧١٥٠٨	٢٠٢١
-١٤,٨	٤٦,٩	١٢٩٠٨٣٣٢٢	٦٠٥٧٦٠١٤	٢٠٢٢

المصدر: العامود (١) و(٢) البنك المركزي العراقي , الموقع الاحصائي , القطاع النقدي, للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦) العمود (٣) و (٤) من عمل الباحثان.

من الجدول (٣) نلاحظ ان النسبة في عام ٢٠٠٦ كانت ١٥,٧٪، وهي اقل نسبة للمؤشر هذا الانخفاض يعكس زيادة ملحوظة في إجمالي الودائع بنسبة ٥٥,٠٪، بينما لم يكن هناك زيادة موازية في إجمالي الائتمان النقدي، الذي ارتفع بنسبة ٢٩,٧٪ وهذا الانخفاض قد يرجع الى اتباع المصارف سياسات ائتمانية اكثر تحفظاً وتحسيناً للرقابة المصرفية مما قلل من حجم القروض الممنوحة نسبة الى الودائع وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت النسبة إلى ٥٩,٥٪ وهي اعلى نسبة للمؤشر لزيادة حجم الائتمان مقابل انخفاض الودائع ، لزيادة في إجمالي الائتمان النقدي بنسبة ١,١٪، وانخفاض طفيف في إجمالي

الودائع بنسبة ٣,١٪. وسبب انخفاض الودائع يعود الى خفض النفقات الحكومية بعد عام ٢٠١٤ الامر الذي انعكس على انخفاض اجمالي الايداعات في المصارف العاملة في القطاع المصرفي وكذلك قد يرجع ارتفاع هذه النسبة الى زيادة عدد المصارف التي تتجاوز النسبة التي اقرها البنك المركزي البالغة (٧٥٪) حيث ان هناك ٧ مصارف قد تجاوزت هذه النسبة عام ٢٠١٦ اي ان هناك جزء من الائتمان قد مول من رأس مال المصارف وسبب تجاوز النسبة المقررة ان المصرف قد أسس حديثاً ولا يمتلك ودائع كافية او قد يكون السبب ايضاً الى عدم وجود ائتمان متعثر وفي عام ٢٠٢٢، بلغت النسبة ٤٦,٩ ٪ ، بسبب زيادة ملحوظة في إجمالي الائتمان النقدي بنسبة ١٤,٣ ٪، بينما ارتفعت إجمالي الودائع بنسبة ٣٤,٤ ٪. اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ١٩٨,٧ ٪ .

المطلب الخامس : مؤشر صافي الموجودات الأجنبية الى رأس مال المصارف

يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية الى رأس مال المصارف التجارية والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية كاحتياطات نقدية للحفاظ على استقرار العملة المحلية وتلبية احتياجات السوق والعملاء وايضاً تحوطاً من مخاطر عدم استقرار سعر الصرف وفي إطار تعزيز استقرار القطاع المصرفي، قرر البنك المركزي زيادة رؤوس أموال المصارف الأجنبية إلى ٢٥ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٦، و ٥٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٧.

صافي الموجودات الاجنبية

$$\text{النسبة} = \frac{\text{صافي الموجودات الاجنبية}}{100 \times \text{رأس مال المصارف التجارية}}$$

رأس مال المصارف التجارية

جدول (٤)

مؤشر صافي الموجودات الاجنبية الى رأس مال المصارف للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠٢٢)

السنة	(١) صافي الموجودات الاجنبية (مليون دينار)	(٢) رأس مال المصارف (مليون دينار)	(٣) صافي الموجودات الاجنبية الى رأس مال المصارف (%) (٢/١)	(٤) نسبة التغير السوية (%)
٢٠٠٦	٤٨٧٧١٤٧	٨٩٨٧١٦	٥٤٢,٦	٠
٢٠٠٧	٥١٥٧١٨٠	١٢٠٩٨١٧	٤٢٦,٢	٢٢,٢-
٢٠٠٨	٧٣٢٢٧٦٧	١٨٣٠٢٧٣	٤٠٠,٠	٤,٧-
٢٠٠٩	١٢٣٥١٠٤١	٢٣١١٤٤٩	٥٣٤,٣	٣٢,٥
٢٠١٠	١٠٩٣١٢٣٢	٢٨٤٨٤٩٣	٣٨٣,٧	٢٨,٣-
٢٠١١	٩٦٦٦٢٥٨	٤٠٥٤٢٤٦	٢٣٨,٤	٣٩,٤-
٢٠١٢	١٣٩١٥٥٤٩	٥٨٧٥٨٩١	٢٣٦,٨	٠
٢٠١٣	٢٠٤٩٧٠٢٤	٧٦٦٢٨٤٥	٢٦٧,٤	١٣,٠
٢٠١٤	٢٥٩٢٩٨٤١	٩٠٨١٢٧٤	٢٨٥,٥	٧,٦
٢٠١٥	١٤٤٣٧٥٩٩	١٠١٤٧٨٩٨	١٤٢,٢	٥٠-
٢٠١٦	١١٢٤٨٩١٦	١١٧٣٩٢٨١	٩٥,٨	٣٥,٧-
٢٠١٧	١٤٣١٤٢٦٣	١٤٣٤١٣٢٠	٩٩,٨	٠
٢٠١٨	١٥٠٥٤٣٩٩	١٥٠٠١٣٠٦	١٠٠,٣	١١,١
٢٠١٩	٢١٧٠٧١٩٢	١٥٣٥١٢٧٦	١٤١,٤	٤٠
٢٠٢٠	٢٥٩٣١٧٤٣	١٦٧٧٨٢٦٤	١٥٤,٥	٧,١
٢٠٢١	٢٨١١٦٧٦٧	١٧٦٩٦٥١٣	١٥٨,٨	٠
٢٠٢٢	٤٢٠٠٣٣١٦	١٧٨٧٩٥٤٣	٢٣٤,٩	٥٣,٣

المصدر: العامود (١) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٢)، العامود (٢) البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، القطاع النقدي ، للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦) العامود (٣) و (٤) من عمل الباحث .

ونلاحظ من الجدول (٤) ان نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى رأس مال المصارف في عام ٢٠٠٦ بلغت ٥٤٢,٦ ٪ وهي اعلى نسبة للمؤشر للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٢ ، أي إن حجم الموجودات الأجنبية أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، فحجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال كان هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية، وبعد هذه السنة بدأت النسبة بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع لتصل الى اقل نسبة بلغت ٩٥,٨ ٪ في عام ٢٠١٦ وقد يرجع ذلك الى انخفاض اسعار النفط وارتفاع في اجمالي رؤوس الاموال نتيجة لزيادة عدد المصارف الجديدة العاملة في القطاع المصرفي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي ،

ليبدأ المؤشر بعدها بالارتفاع مجدداً ليصل الى ٢٣٤,٩٪ في عام ٢٠٢٢ من الجدير بالذكر إن قيمة الدينار العراقي قد انخفضت في عام ٢٠٢٠ الأمر الذي يجعل قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف التجارية ترتفع، لكن في المقابل هناك انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي عند ١٣٥١ دينار للدولار الواحد أثناء عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ١٢٠٢ دينار عام ٢٠١٩، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، كما و إن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقود بالمعنى الواسع ، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ٥٧,٤ ٪ .

المطلب السادس : مؤشر M2 الى GDP

يعكس هذا المؤشر نسبة M2 إلى GDP ، لتقييم عمق النظام المالي ، حيث وضحت النظرية الاقتصادية العلاقة بين GDP وعرض النقود، حيث يُعتبر GDP متغيراً تابعاً وعرض النقود متغيراً مستقلاً. بناءً على ذلك، فإن أي تغيير في عرض النقود سينعكس على GDP، إما بزيادة أو نقص. وبهذا يتبين أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية . والنسبة العالية للمؤشر قد تشير إلى نظام مالي عميق وقدرة أكبر على دعم النشاط الاقتصادي ، يساعد هذا المؤشر في فهم مدى توفر السيولة في الاقتصاد حيث ان زيادة عرض النقود قد تشير إلى توافر سيولة أعلى، مما قد يسهم في تسهيل القروض والاستثمار، يُستخدم أيضاً لمراقبة كيفية تغير العرض النقدي مقارنةً بـ GDP على مر الزمن، مما يساعد في تقييم السياسات النقدية والتغيرات الاقتصادية ويقدم رؤى حول توازن النظام المالي ومدى فعالية استجابة الاقتصاد للتغيرات في المعروض النقدي.

$$\text{النسبة} = \frac{M2}{GDP} \times 100$$

جدول (٥)

مؤشر M2 الى GDP للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦)

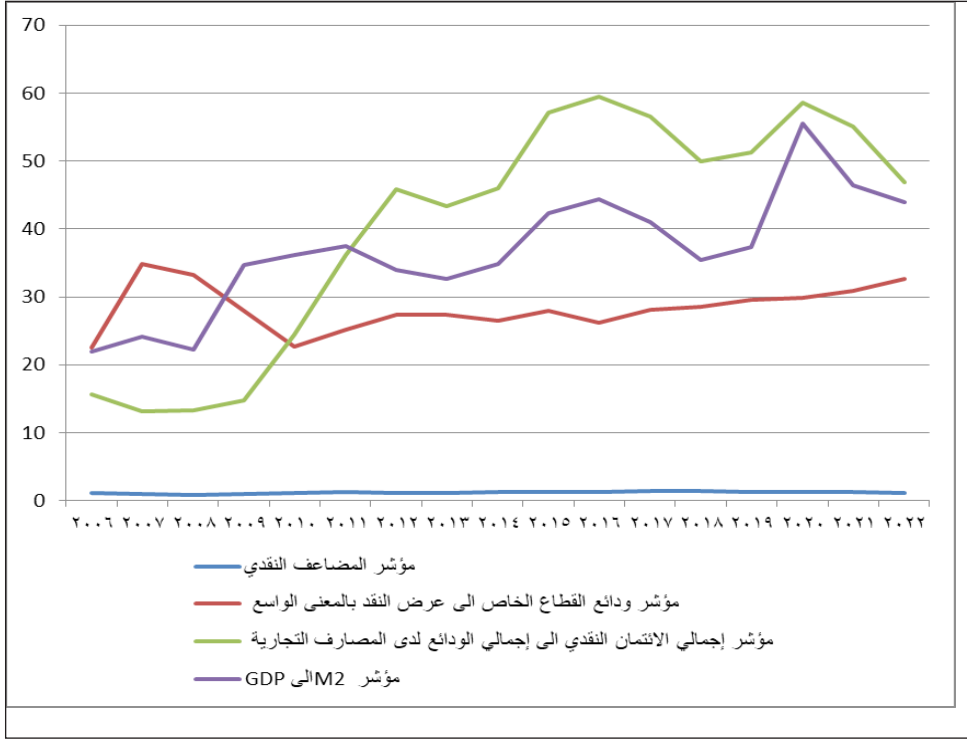
(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
نسبة التغير السنوية (%)	M2 الى GDP (٢/١)	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار)	M2 (مليون دينار)	السنة
٠	٢٢,٠	٩٥٥٨٨٠٠٠	٢١٠٨٠٠٠٠	٢٠٠٦
٩,٥	٢٤,١	١١١٤٥٥٨١٣	٢٦٩٥٦٠٧٦	٢٠٠٧
٧,٨-	٢٢,٢	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٣٤٩١٩٦٧٥	٢٠٠٨
٥٦,٣	٣٤,٧	١٣٠٦٤٢١٨٧	٤٥٤٣٧٩١٨	٢٠٠٩
٤,٠	٣٦,١	١٦٧٠٩٣٢٠٤	٦٠٣٨٦٠٨٦	٢٠١٠
٣,٨	٣٧,٥	١٩٢٢٣٧٠٧٠	٧٢١٧٧٩٥١	٢٠١١
٩,٦-	٣٣,٩	٢٢٧٢٢١٨٥١	٧٧١٨٧٤٩٧	٢٠١٢
٣,٥-	٣٢,٧	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٨٩٥١٢٠٧٦	٢٠١٣
٦,٧	٣٤,٩	٢٦٦٤٢٠٣٨٥	٩٢٩٨٨٨٧٦	٢٠١٤
٢١,٢	٤٢,٣	١٩٩٧١٥٧٠٠	٨٤٥٢٧٢٧٢	٢٠١٥
٤,٧	٤٤,٣	٢٠٣٨٦٩٨٣٢	٩٠٤٦٦٣٧٠	٢٠١٦
٧,٤-	٤١,٠	٢٢٥٩٩٥١٧٩	٩٢٨٥٧٠٤٧	٢٠١٧
١٣,٦-	٣٥,٤	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢٠١٨
٥,٦	٣٧,٤	٢٧٦١٥٧٨٦٧	١٠٣٤٤١١٣١	٢٠١٩
٤٨,٣	٥٥,٥	٢١٥٦٦١٥١٦	١١٩٩٠٦٢٦٠	٢٠٢٠
١٦,٣-	٤٦,٤	٣٠١١٥٢٨١٨	١٣٩٨٨٥٩٧٨	٢٠٢١
٥,٣-	٤٣,٩	٣٨٣٠٦٤١٥٢	١٦٨٢٩١٣٧٢	٢٠٢٢

المصدر: العامود (١) البنك المركزي، الموقع الاحصائي، القطاع النقدي للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦)، العامود (٢) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦)، العامود (٣) و (٤) من اعداد الباحث.

من خلال الجدول (٥) نلاحظ انه في عام ٢٠٠٦، كانت نسبة M2 إلى GDP تبلغ ٢٢,٠٪ وهي اقل نسبة للمؤشر وذلك لزيادة GDP بمقدار اكبر من زيادة عرض النقود وقد يعزى ذلك الى الضغط الكبير على الحكومة لتوفير الاموال اللازمة لاعادة الاعمار بعد سنوات من الحرب مما قلل من السيولة المتاحة في الاقتصاد، وسجل عام ٢٠٢٠ زيادة كبيرة في عرض النقود M2 إلى ١١٩,٩٠٦,٢٦٠ مليون دينار، بينما تراجع GDP إلى ٢١٥,٦٦١,٥١٦ مليون دينار وارتفعت نسبة M2 إلى GDP إلى ٥٥,٥٪ وهي اعلى نسبة للمؤشر، بزيادة قدرها ٤٨,٣٪. يشير هذا الارتفاع الكبير إلى توسع ملحوظ في عرض النقود مقارنة بالانخفاض الكبير في GDP، وهذا الارتفاع قد يكون ناتجاً عن السياسات النقدية الطارئة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا، وبلغت النسبة ٤٣,٩ في ٢٠٢٢، اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ٩٩,٥٪.

شكل (١)

اتجاه بعض مؤشرات الانذار المبكر المصرفية للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جداول مؤشرات الانذار المبكر

الاستنتاجات :

١. وفقاً لمؤشر القروض الممنوحة من البنك الى إجمالي المطلوبات للمصارف فأن المصارف التجارية تستطيع الايفاء بالتزاماتها المالية، وأداء وظائفها بصورة جيدة وانها لا تعاني من ضعف مركزها المالي، وهذا الأمر يعطي مدلولاً واضحاً على أن المصارف التجارية لا تعاني من أزمة سيولة، ووفقاً لهذا المؤشر فإن المصارف العراقية لا يوجد فيها نذير لأزمات قريبة .

٢. تُظهر تحليلات مؤشر المضاعف النقدي تذبذباً ملحوظاً في نسبته بين الارتفاع والانخفاض، مما يدل على عدم استقرار في الجهاز المصرفي. يشير انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى ضعف استجابة الجهاز المصرفي للتغيرات في سياسة السلطات النقدية. كما أن مضاعف النقدي في العراق يعتبر منخفضاً مقارنة ببعض الدول العربية مثل السعودية ومصر، حيث بلغ في السعودية ٤,٩٪ وفي مصر ٤,٨٪ في سنوات معينة

٣. أظهر التحليل أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M2 كانت متقلبة عبر السنوات، ولكن لم

تتعرض الودائع الى انخفاض حاد او سحبات كبيرة في الودائع مما يدل على ثقة المودعين بالمصارف وان المصارف تؤدي مهامها بشكل جيد وتعتبر جاذبة للودائع .

٤ . يمكن ملاحظة أن النسبة بين إجمالي الائتمان وإجمالي الودائع لم تتخطى القيمة النسبية (٧٥٪) والمقررة من المركزي حيث ان أعلى نسبة وصل اليها المؤشر (٥٩,٥٪) في عام ٢٠١٦ مما يعني ان المصارف التجارية وفقاً لهذا المؤشر تتبع سياسة مستقرة في عملية منحها للائتمان وغير معرضة لمخاطر اذا حصل لديها سحبات مفاجئة للودائع كما ان هذا المؤشر يعد ضروري لمتابعة اداء المصارف لضمان مدى التزامها بتعليمات البنك المركزي وتجنباً لحالات التعثر التي قد تتعرض لها وتعزيزاً لسلامتها المالية .

٥ . من خلال تحليل مؤشر صافي الموجودات الأجنبية الى رأس مال المصارف لاحظنا ان هناك انخفاضاً في هذه النسبة خلال مدة الدراسة مما ينذر الى وجود ضعف في قدرة المصارف بتوفير العملة الاجنبية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة، من جهة اخرى نجد ان البنك المركزي يحتفظ بنسبة كافية من الاصول الاجنبية موازية لعرض النقود مما يجعله المسيطر على النسبة .

٦ . خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٢، تباينت نسبة M٢ إلى GDP بصورة ملحوظة وكانت في تزايد، وهذا يشير إلى نظام مالي عميق وقدرة أكبر على دعم النشاط الاقتصادي .

التوصيات :

١ . القيام بتحليل دوري لمؤشرات الإنذار المبكر لتحديد نقاط القوة والضعف ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء المالي.

٢ . وضع استراتيجيات لإدارة مؤشرات الإنذار المبكر وتقليل تأثير التقلبات في السوق على أداء المصارف.

٣ . تحليل العوامل التي تؤدي إلى التغيرات الكبيرة في النمو الائتماني يمكن أن يساعد في وضع سياسات مالية مناسبة لتخطيط لاستدامة النمو الائتماني بما يتماشى مع النمو الاقتصادي العام لضمان استقرار النظام المالي.

٤ . وجوب تحليل التغيرات السنوية في ودائع الجمهور يساعد على فهم ديناميكيات السوق المالية والاقتصادية. بما يعزز السياسات المالية والنقدية التي تدعم النمو المستدام لودائع الجمهور لضمان استقرار النظام المصرفي فضلاً عن تحسين الخدمات المصرفية في تطوير الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات الجمهور وزيادة الودائع بشكل فعال.

المصادر العربية :

١. عيسى ، مهند حنا نقولا ، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراه للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط٢٠٠٩ ، ١
٢. صاحب، غسان عبد الحسين ، استخدام نظام الانذار المبكر في تحليل اسواق التأمين ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ ،
٣. صوفان، العيد ، والطبيب بولحية ، فعالية نظم الانذار المبكر في التنبؤ بالازمات المالية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، الجامعة الجزائرية زيان عاشور، المجلد ٢ ، العدد ٣٣ ، الجزائر ، ٢٠١٠ ،
٤. فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري ، إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠
٥. مجيد علي حسين،. غفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الكلي، ط١، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٤
٦. طارق طه ، إدارة المصارف ونظم المعلومات المصرفية ، الحرمين للكمبيوتر ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٠
٧. عبدالله، انظمة الانذار المبكر بالازمات المالية ومدى سلامة النظام المصرفي. الجزائري ، بحث منشور في كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سوق اهراس ، الجزائر ، ٢٠١٥
٨. عبد الحسين الغالي و احمد حسن عطشان الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي الأردن دراسة حالة ، ٢٠٠٩، بحث منشور على الموقع الإلكتروني WWW.IASJ.NET
٩. سعود الشرفات، الإنذار المبكر وتحليل المخاطر، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسة، الأردن، ٢٠١٦ .
١٠. علوان، فؤاد ، دور نظام الانذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الازمات المالية بالأسواق المالية ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، مصر، ٢٠١٢ .
١١. صلاح علي احمد محمد، مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في تعزيز الاستقرار المالي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٩ .

١٢. افراح رشيد شندل ، دور خصائص السلوك الريادي في تعزيز الاداء المصرفية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ١٢٩ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١ .
١٣. البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، الفصل الرابع ٢٠١٧ ، العدد الثاني
- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ٢٠١٦، .

المصادر الاجنبية :

1. Raj, 2019, Liquidity Shortages and Banking Crises, The Journal of Finance, Vol. LX, N. 2 .
2. Elizabeth Jane Casabianca, and others, Simone Passeria , “An Early Warning System for banking crises: From regression-based analysis to machine learning techniques “a Prometeia Associazione per le Previsioni Econometriche, 2019 .
3. David E. Allen and Jerry T. Parwada, Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter Mediation of Bank Deposits, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 31, N. 7 , 2004 .
4. Paul F. Jessup, Modern Bank Management, West Publishing Co. U.S.A, 2018 .
5. Nicolas Arregui, Jaromír Beneš, Ivo Krznar, Srobona Mitra, and Andre O. Santos, Evaluating the Net Benefits of Macroprudential Policy: A Cookbook, IMF Working Paper, WP/13/167, July 2013 .
6. Iwanj Azis, Hyunsong shin, Early warning Indicators for Financial Vulnerabilities, Springer, Singapore, 2014 .